

الحمد لله
نور دمج الأردني

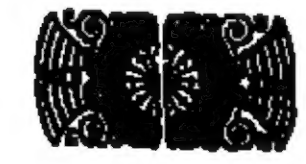
الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٣ صفر سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٩٣

الفهرس

صفحة

٧٠٩	قانون الائتم المعدل المؤقت	قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣
٧١٠	قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية	قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣
٧١١	نظام الكلية الحربية الملكية	نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٣
٧١٨	نظام التصرف باحتياطي صناديق الائتم	نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٣
٧١٩	نظام علاوات موظفي الاذاعة المصنفين	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٣
٧٢٠	نظام الوقاية والسلامة من الآلات والمكينات الصناعية	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٣
٧٢٣	قرارات رقم (١٨ و ١٩ و ٢٠) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
٧٢٦	تصحيح خطأ	



مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هكذا من الله على

نموذج الميثاق الملكي للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون الايتام المعدل الموقت

رقم « ٢٦ » لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الايتام المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٣
المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بالصورة التالية . -

أ - تعطى الفقرة (٤) منها رقم (٥) .

ب - تضاف الفقرة التالية اليها لتأخذ مكان الفقرة (٤) .

٤ - كيفية التصرف باموال احتياطي صناديق الايتام .

١٩٦٣/٦/٥

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

قاضي القضاة
رشاد الخطيب

نموذج الميثاق الملكي للملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ
الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون موقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٣

قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني العبارات التالية في هذا القانون ما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .
« مستأجر » كل من تعاقد قبل صدور هذا القانون او بعده مع دائرة الاوقاف الاسلامية على استئجار
ارض وقفية لاقامة منشآت عليها واعطي الحق في استغلالها مدة معلومة من الزمن .
« مستأجر فرعي » كل من استأجر من المستأجر اي عقار اقامه المستأجر بمقتضى عقد بينه وبين دائرة
الاوقاف الاسلامية .

المادة ٣ - لا تسري احكام قانون المالكين والمستأجرين رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته على اي مستأجر كما هو
معرف في هذا القانون .

المادة ٤ - اذا قل بدل الايجار المتفق عليه بين المستأجر والمستأجر الفرعي عن اجر المثل لا تكون دائرة الاوقاف
الاسلامية ملزمة بقبول البديل المذكور ويحق للدائرة المذكورة في هذه الحالة استيفاء اجر المثل عن عقار
الوقف الذي يستمر المستأجر الفرعي باشغاله بعد تاريخ انتهاء العقد بين المستأجر والدائرة المذكورة .
وايفاء لهذه الغاية يقدر اجر المثل بقيمته كما هي بتاريخ عقد الاجارة بين المستأجر والمستأجر الفرعي .

المادة ٥ - كل اتفاق بين المستأجر والمستأجر الفرعي يعطي الاخير حق التاجير الفرعي يعتبر باطلا ما لم يكسب
المستأجر قد ملك هذا الحق بنص صريح ورد في العقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير العدلية وقاضي القضاة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/٦/١٢

الحسين بن طلال

القائم باعمال قاضي القضاة
رشاد الخطيب

وزير العدلية
حسن الكايد

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر

هكذا من المثل

نظام الكلية الحربية الملكية

بمقتضى المادة ٣ من قانون ادارة الجيش العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٩
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٣

نظام الكلية الحربية الملكية

صادر بمقتضى المادة ٣ من قانون ادارة الجيش العربي رقم ١ لعام ١٩٥٩

الفصل الاول

التعاريف

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الكلية الحربية الملكية لسنة ١٩٦٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية)
المادة ٢ - يكون للكليات والبرارات التالية المعاني المخصصة لها حياً وردت في هذا النظام الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
(الكلية) . الكلية الحربية الملكية
(التلميذ العسكري) : كل فرد انتسب للكلية
(العقوبة) . كل جزاء يفرض على التلميذ العسكري من قبل ضابط بمقتضى القوانين والانظمة والتعابيات الصادرة عن القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية وادارة الكلية .

الفصل الثاني

التنظيم

- المادة ٣ - تقوم الكلية بتدريب تلاميذ عسكريين لاثنين ليكونوا ضباطاً في القوات المسلحة الأردنية اكفاء في عملهم وعلمهم وثقافتهم العسكرية .
المادة ٤ - يجري التدريب العسكري والتعليم العلمي في الكلية وفق منهاج يعقد من قبل مجلس ادارة الكلية ويصادق عليه من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية .
المادة ٥ - أ - الكلية الحربية الملكية كلية عالية مدة التدريب والدراسة فيها سنتان دراسيتان مقسمة الى سنة أولى وثانية وتقسم السنة الدراسية الى فصلين .
ب - يعتبر التلميذ العسكري في السنة الأولى مستجداً وفي السنة الثانية متقدماً .
المادة ٦ - تبدأ الدراسة السنوية في الكلية في اليوم الاول من شهر تشرين الاول وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آب وللقائده العام للقوات المسلحة الاردنية تعديل هذين التاريخين عند الضرورة القصوى .
المادة ٧ - يضع أمر الكلية النظام الداخلي واللائحة الثابتة والتعليمات لتنظيم الانضباط ومعاملة التلاميذ العسكريين فيها وضبطهم داخل الكلية ويصدرها من القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .

المادة ٨ - أ - يشكل مجلس ادارة الكلية من المذكورين تالياً :-

أمر الكلية
مساعد أمر الكلية
رئيس المدرسين العسكريين
رئيس قسم الدراسات العلمية

ب - يقوم مجلس ادارة الكلية بما يلي :-

- ١ - الاشراف على لجان الامتحانات وعلى تطبيق مناهج التدريب والتعليم .
٢ - تنسيق المدرسين العسكريين والمدرسين المدنيين اللازمين للتدريب والتعليم .
٣ - تطبيق مناهج التدريب والتعليم للمواضيع العسكرية والعلمية فيها وفق المناهج المعد .
٤ - يرفع مجلس ادارة الكلية تقريراً سنوياً للقيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية متضمناً المقررات لمعالجة المشاكل التي جابهتها الكلية عند تطبيق المناهج في السنة السابقة .

المادة ٩ - أ - يشكل مجلس انضباط للكلية من :-

مساعد أمر الكلية .
رئيس المدرسين العسكريين .
رئيس قسم الدراسات العلمية .
قائد سرية التلميذ العسكري المحال على المجلس .

ب - يجتمع مجلس الانضباط في الاوقات المعينة في النظام الداخلي أو عندما تدعو الضرورة ، وله ان يوصي لأمر الكلية بفصل التلميذ العسكري من الكلية للأسباب التالية :-

- ١ - سيره الغير مرضي في الكلية والمؤيد بتقارير من قاداته بالتسلسل أو من مدرسي ومدرسي صفه .
٢ - عدم صلاحه لان يكون ضابطاً بسبب عدم كفاءته ولياقته وضعف شخصيته وبناء على تقارير مقدمة من قاداته بالتسلسل أو أي سبب مبرر اخر يراه مجلس الانضباط .
٣ - في حالة ضبطه متلبساً بالغش أثناء الامتحان .

الفصل الثالث

شروط الانتساب

المادة ١٠ - أ - يجب توفر الشروط التالية في كل شخص مدني يطلب قبوله في الكلية :-

- ١ - ان يكون اردني الجنسية .
٢ - ان يكون قد اكمل السابعة عشرة من عمره ولم يتجاوز سن الثانية والعشرين ، ويثبت عمر المتسبب بشهادة ميلاده ، وفي الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الميلاد يقدر عمره من قبل اللجنة الطبية بقرار من المحكمة المختصة ، واذا كان يوم الولادة غير معروف ، اعتبر الطالب من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته ، ولا يؤخذ بعين الاعتبار ، لغايات هذا النظام ، أي تصحيح مهيا كان نوعه أو سببه يطرأ على عمر المتسبب بعد انتسابه ، الا بقرار من المحكمة المختصة .
٣ - ان يكون اعزياً ولا يسمح له بالزواج أثناء الدراسة .
٤ - ان يكون خائراً على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية أو ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم الاردنية .

هكذا من أجل

٥ - ان يكون حسن السلوك والسمعة متمتعاً بحقوقه المدنية غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف ، كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة وأي جريمة أخرى تخسل بالاخلاق العامة .

٦ - غير منتم لأي حزب سياسي .

٧ - ان لا يكون قد طرد من الخدمة العسكرية أو الكلية لأي سبب من الاسباب .

٨ - ان يوافق على المنتسب من قبل لجنة يشكلها القائد العام للقوات المسلحة ولا تعتبر الموافقة سارية المفعول الا بعد التصديق عليها من قبل القائد العام للقوات المسلحة شخصياً أو من ينوب عنه بحالة غيابه .

٩ - ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم وان لا يقل وزنه عن ٥٥ كيلو غرام .

١٠ - ان يكون سالماً من الامراض المعدية ومن الامراض والعاهات البدنية والعقلية التي تمنع من القيام بواجباته . وان يجتاز فحصاً طبياً شاملاً بموجب قرار من اللجان الطبية ، وان يكون ذا لياقة شخصية .

١١ - ان يجتاز الدورة التدريبية العسكرية الابتدائية المقررة قبل التحاقه بالكلية .

١٢ - ان يقدم كفالة مالية مصدقة من الكاتب العدل يتعهد فيها الكفيل بتسديد جميع النفقات التي تصرف على التلميذ خلال مدة وجوده في الكلية وذلك في حالة طرده أو رغبته في ترك الدراسة .

ب - يشترط من طالبي الانتساب من الجنود وضباط الصف العاملين في الوحدات العسكرية ما يلي :

١ - توفر الشروط الواردة في كل من البنود (١) و (٤) و (٥) و (٦) و (٨) و (٩) و (١٠) و (١٢) من الفقرة (أ) من المادة العاشرة .

٢ - ان لا يتجاوز السابعة والعشرين سنة من عمره .

المادة ١١ - يترتب على التلميذ العسكري ان يقدم تعهداً خطياً يلزم نفسه فيه بان يخدم في القوات المسلحة الاردنية مدة لا تقل عن عشر سنوات بعد تخريجيه من الكلية .

المادة ١٢ - يصرف للتلميذ العسكري ، خلال مدة وجوده في الكلية راتباً شهرياً قدره (١٢) ديناراً الا من انتسب بموجب الفقرة (ب) من المادة العاشرة من هذا النظام ، فيستوفي راتب آخر رتبة كان فيها قبل الانتساب ، مضافاً اليه علاء المعيشة ، وعلى ان لا يقل ذلك كله عن اثني عشر ديناراً .

المادة ١٣ - يمنح التلميذ العسكري المتخرج من الكلية بنجاح رتبة ملازم ثاني في القوات المسلحة الاردنية .

المادة ١٤ - يجوز لتغير الاردنيين ممن تتوفر فيهم الشروط الواردة في الفقرات ٢ - ٧ والفقرتين (١٠) و (١١) من المادة (١٠) الانتساب الى الكلية بموافقة القائد العام للقوات المسلحة وبموجب هؤلاء شهادة الكلية عند تخرجهم ولا يمنح هؤلاء رتبة عسكرية اردنية .

الفصل الرابع الحقوق

المادة ١٥ - تفرض العقوبات التالية على أي تلميذ عسكري يخجل بالنظام والضبط العسكري أو يرتكب مخالفة لانظمة الكلية وتعليماتها وأوامرها التأنيب .

أ - التأنيب ، ويعني تأنيب التلميذ العسكري على مخالفة ارتكبتها وإنذاره بتوقيع عقوبة اشد في حالة تكرارها .

ب - التفقد الاضافي . ويعني حضور المحكوم عليه بهذه العقوبة باللباس والى المكان . وفي الزمان كما هو مبين بنظام الكلية الداخلي .

ج - التدريب الاضافي . ويعني قيام المحكوم عليه بالتدريب العسكري بتجهيزاته العسكرية مدة ساعة واحدة في اليوم الواحد خلال مدة استراحتة وحسب انظمة الكلية .

د - الحرمان من الاجازة . وتعني منع المحكوم عليه بهذه العقوبة من الخروج من الكلية يومي الخميس والجمعة وان يبقى بملابسه العسكرية ويقسوم بالاعمال والواجبات التي يوضحها النظام الداخلي للكلية .

هـ - الحجز بالكنة . ويعني بقاء المحكوم بهذه العقوبة بغرفته وعدم مغادرتها الا للاشتراك بخصص التدريب والدراسة وتناول وجبات الطعام حسب النظام الداخلي للكلية .

و - الانذار . ويعني انذار المحكوم عليه بهذه العقوبة بالطرد من الكلية اذا تكررت مخالفاته ولم يحسن سلوكه .

ز - الطرد . ويعني فصل المحكوم عليه بهذه العقوبة من الكلية .

المادة ١٦ - لا يمنح فرض العقوبات المذكورة في المادة (١٥) من هذا النظام من فرض العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجزائية النافذة عند ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في تلك القوانين .

المادة ١٧ - أ - تعتبر علامة حسن السلوك والضبط العسكري للتلميذ العسكري (٢٠٠) علامة للسنة الدراسية الواحدة .

ب - يفسر التلميذ العسكري العلامات المبينة ازاء كل عقوبة كما هو مبين تالياً : -

التوبيخ	علامتين
التفقد الاضافي	٣ علامات
التدريب الاضافي	٤ علامات
الحرمان من اجازة نهاية الاسبوع	٥ علامات
الحجز عن كل يوم	٦ علامات
الانذار	١٠ علامات

الفصل الخامس

الصلاحيات في فرض العقوبات

المادة ١٨ - لأمر الكلية أو من يقوم مقامه في حال غيابه ، صلاحية فرض إحدى العقوبات التالية على التلاميذ العسكريين .

أ - التوبيخ .

ب - التفقد الاضافي لمدة لا تزيد عن خمسة أيام .

ج - التدريب الاضافي لمدة لا تزيد عن خمس ساعات .

هكذا من الأعمال

د - الحرمان من الاجازة لمدة لا تزيد عن اربعة ايام .

هـ - الحجز لمدة لا تزيد عن اربعة ايام .

و - الإنذار لمرة واحدة .

المادة ١٩- لقائد المربة فرض احلى العقوبات التالية على التلاميذ العسكريين . : -

أ - التوبيخ .

ب - التقصير الاضافي لمدة لا تزيد عن ثلاثة ايام .

ج - التدريب الاضافي لمدة لا تزيد عن ثلاث ساعات .

د - الحرمان من الاجازة لمدة لا تزيد عن اسبوعين .

المادة ٢٠- لقائد الفقة فرض احلى العقوبات التالية على التلاميذ العسكريين . : -

أ - التوبيخ .

ب - التقصير الاضافي لمدة لا تزيد عن يومين .

ج - التدريب الاضافي لمدة لا تزيد عن ساعتين .

د - الحرمان من الاجازة لمدة اسبوع واحد .

المادة ٢١- أ - اذا بلغ مجموع العلامات المحسومة من علامات حسن السلوك والضبط العسكري . لاي تلميذ عسكري في السنة الدراسية الواحدة (٢٥) علامة . فلا يحق لقائد فقتحه محاكمته . وعليه ان يرفع مخالفته الى قائد السرية للنظر بها .

ب - اذا بلغ مجموع العلامات المحسومة من علامات حسن السلوك والضبط العسكري . لاي تلميذ عسكري (٥٠) علامة بالسنة الدراسية الواحدة ، فلا يحق لقائد سريره محاكمته . وعليه ان يرفع المخالفة لآمر الكلية للنظر بها .

الفصل السادس

الامتحانات

المادة ٢٢- تجري في كل سنة دراسية الامتحانات التالية وفقا لمنهاج التدريب والتدريس . : -

أ - امتحان نصف السنة .

ب - الامتحان النهائي في نهاية السنة الدراسية .

ويجري تحضير هذه الامتحانات ووضع الاسئلة لها من قبل مجلس ادارة الكلية .

المادة ٢٣- يخصص لكل موضوع عسكري أو علمي مائة علامة في السنة الدراسية ، والمواضيع التي يجري فيها الفحص تجريديا وعمليا يؤخذ معدل مجموع علامات الفحص للموضوع نفسه .

المادة ٢٤- يشترط لترقيع حصول التلميذ على (٥٠) في المائة من علامات كل موضوع .

المادة ٢٥- اذا اخفق التلميذ العسكري في موضوع أو موضوعين يعتبر مكذبا ويعاد فحوصه في الموضوع الذي اكل به خلال الاسبوعين الاولين من السنة الدراسية التالية واذا فشل في اي موضوع يعتبر راسبا .

المادة ٢٦- اذا اخفق التلميذ العسكري في اكثر من موضوعين يعتبر راسبا في سنته الدراسية .

المادة ٢٧- يجري فحص التلميذ العسكري الذي تعلن اشتر اكه في احد الامتحانات لاسباب مشروعة بعد زوال المانع في الوقت الذي ينسب لمجلس ادارة الكلية ، على ان لا يتأخر ذلك عن الاسبوعين الاولين من السنة التالية . وفي حالة عدم تمكنه من ذلك يعتبر راسبا .

المادة ٢٨- كل تلميذ عسكري يضبط متلبسا في الغش يخرج من الامتحان ، ويعتبر راسبا في الموضوع الذي غش فيه ويحال الى مجلس انضباط الكلية لاتخاذ قرار بشأنه ويكون القرار نهائيا في حالة مصادقة آمر الكلية عليه .

المادة ٢٩- يقرر قدم التلميذ العسكري في القوات المسلحة الاردنية كضابط عند تخرجه بنسبة معدل ما اكتسبه من علامات خلال السنتين الدراسيتين .

المادة ٣٠- يكون نجاح التلميذ العسكري بدرجة شرف اذا حصل على ٩٠ ٪ فأكبر من المجموع النهائي وينجح في جميع المواضيع . وبدرجة جيد جدا اذا حصل على معدل ٨٠ ٪ من المجموع النهائي ، بالاضافة لنجاحه في جميع المواضيع . وتكون درجة نجاحه في الشهادة التي ينالها .

المادة ٣١- تستخرج الدرجة النهائية للسنة الدراسية لاي موضوع بأخذ معدل فصفي نصف السنة واخرها .

المادة ٣٢- تنشر التعليقات التي تتعلق بالفحص وتذاع على التلاميذ العسكريين قبل اسبوع واحد على الاقل من بدء الفحص .

المادة ٣٣- تعلن نتائج الامتحانات السنوية قبل نهاية السنة الدراسية .

المادة ٣٤- لا يعاد النظر في اوراق الامتحان بعد اذاعة النتائج الا بأمر من آمر الكلية .

الفصل السابع

الفصل والطراد من الكلية

المادة ٣٥- يحق للتلميذ العسكري الاستقالة من الكلية لاي سبب كان على ان يقدم طلبا خطيا لآمر الكلية بالتسلسل القيادي ويرفع هذا الطلب الى القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية للموافقة عليه . وفي هذه الحال عليه ان يدفع جميع النفقات والرواتب التي تكبدها الجيش بسبب وجود التلميذ بالكلية .

المادة ٣٦- يطرد التلميذ العسكري من الكلية لاي سبب من الاسباب التالية بعد ان تؤيد ذلك بالوثائق الرسمية والتقارير المقدمة من آمر الكلية : -

أ - عدم اياقته البدنية أو الصحية أو العقلية اثناء وجوده في الكلية ، مؤيدة بالتقارير الطبية .
ب - اذا ثبت بقرار قطعي من محكمة ذات اختصاص ارتكابه فعل الجحفة المخلة بالشرف ، كالبسرة والاحتيايل ، والاختلاس والتزوير والرشوة ، وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة واي جريمة تفصل بالاخلاق العامة أو ارتكابه فعل الجناية .

ج - اذا خسر التلميذ العسكري (١٠٠) علامة من علامات حسن السلوك والضبط العسكري في السنة الدراسية الاولى ، أو خسر (٧٥) علامة من هذه العلامات في السنة الدراسية الثانية .

د - اذا رسب التلميذ العسكري في سنته الدراسية .

هـ - اذا تغيب عن الكلية بدون اجازة لمدة تزيد عن ٢١ يوما دفعة واحدة .

و - اذا بلغ مجموع تغيبه في السنة الدراسية الواحدة مدة ثلاثة اشهر لاسباب صحية .

ز - اذا اصيب بمرض تنبلي وثبتت التقارير الطبية ذلك .

المادة ٣٧- يتحتم على التلميذ العسكري المطرود من الكلية ان يؤدي جميع النفقات التي انفقته عليه بما فيها الرواتب خلال مدة وجوده في الكلية وفي حالة امتناعه تحصل منه أو من كفيله بالطرق القانونية ما لم يكن سبب الطرد ناعاً عن اسباب وجبة .

المادة ٣٨- اذا رسب التلميذ العسكري في سنته الدراسية ولم يرغب في الاستمرار بالخدمة يدفع جميع النفقات التي انفق عليها خلال مدة تدريبه بما فيها الرواتب . واما من رغب في البقاء في الخدمة فيعامل كإياي :-
أ - اذا كان قد أنهى السنة الدراسية الثانية يعطى رتبة نقيب ويستخدم في القوات المسلحة الاردنية لمدة ثلاث سنوات .

الفصل الثامن

المدرّبون والمدرّسون وقادة السرايا والفتات

المادة ٣٩- يشترط في جميع الضباط وضباط الصف الذين يقومون في التدريب العسكري في الكلية ان تتوفر فيهم الكفاءة العسكرية والتدريبية وان يتم انتخابهم من قبل مجلس ادارة الكلية .

المادة ٤٠- أ - يشترط في تعيين قائد السرية ان يكون قد اشترك في دورة قادة السرايا واجتازها بنجاح .
ب - يشترط في تعيين قائد الفلّة ان يكون قد اشترك بدورة قادة الفلّات واجتازها بنجاح .
المادة ٤١- يشترط في اساتذة الدراسات العلمية ان يكونوا من ذوي المؤهلات الجامعية والمدرّبين الخبرة والدراسة الكافية في حقل التدريس .

الفصل التاسع

الاجازات والعطل

المادة ٤٢- يمنح التلميذ العسكري اجازة لا تزيد عن عشرة ايام مرة واحدة أو بصورة متقطعة خلال السنة الدراسية اذا كانت هناك اسباب اضطرارية وبموافقة آمر الكلية .

المادة ٤٣- تعطل الدراسة في الكلية مدة لا تزيد عن اسبوعين في نهاية كل فصل دراسي ومدة لا تزيد عن اربعة اسابيع في نهاية السنة الدراسية .

الفصل العاشر

متفرقة

المادة ٤٤- لتفائده العام للقوات المسلحة الاردنية ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

المادة ٤٥- يلغى هذا النظام ونظام الكلية الحربية رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٢ .

١٩٦٢/٦/٥

أحمد بن حسن

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وقائم باعمال قاضي القضاة	والعدلية والمواصلات	والخارجية والداخلية
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير
والشؤون الاجتماعية والعمل	والاشغال العامة
صالح بوقان	عبد اللطيف العنتاوي

نظام التدريب العسكري للطلبة الفلسطينيين

بمقتضى المادة (١٥) من قانون الايتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/٥

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم « ٥٥ » لسنة ١٩٦٣

نظام التصرف باحتياطي صناديق الايتام

صادر بموجب المادة (١٥) من قانون الايتام لسنة ١٩٥٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التصرف باحتياطي صناديق الايتام لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لقاضي القضاة او من يقوم مقامه ان يأمر بصرف مبلغ لا يتجاوز ٥٠٪ من احتياطي صناديق الايتام ، وذلك من اجل انشاء عمارة لمدرسة الايتام الاسلامية الصناعية في القدس .

المادة ٣ - يجري تحويل المبلغ المشار اليه في المادة السابقة ، لمجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى لصرفه في انشاء العمارة المقصودة بتلك المادة .

المادة ٤ - يستثنى من احكام هذا النظام، احتياطي صناديق الايتام التي تحول التزاماتها دون مساهمتها في هذا المشروع .

أحمد بن حسن

١٩٦٣/٦/٥

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وقائم باعمال قاضي القضاة	والعدلية والمواصلات	والخارجية والداخلية
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير
والشؤون الاجتماعية والعمل	والاشغال العامة
	عبد اللطيف العنتاوي

نموذج السيرة الذاتية للموظف

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٢

نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم «٥٦» لسنة ١٩٦٣

نظام علاوات موظفي الاذاعة المصنفين

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات موظفي الاذاعة المصنفين لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من ١٩٦٣/٦/١ .

المادة ٢ - تدفع علاوة شهرية الى موظفي الاذاعة المصنفين بالنسب التالية .

الدرجة	المبلغ
فلس	دينار
المدير العام	١٥ -
الثانية	١٠
الثالثة	٩
الرابعة	٨
الخامسة	٧
السادسة	٦
السابعة	٥
الثامنة	٤
التاسعة والعاشر	٣
-	-

١٩٦٣/٦/١٢

مختبر طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة
وقائم باعمال قاضي القضاء
رشاد الخطيب

وزير التربية والتعليم
والعدلية والمواصلات
حسن الكايد

رئيس الوزراء ووزير الدفاع
والخارجية والداخلية
حسين بن ناصر

وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية والعمل
صالح برقسان

وزير المالية والانشاء والتعمير
والاشغال العامة
عبد اللطيف العنيتاوي

نموذج السيرة الذاتية للموظف

بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٢

نأمر - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٣

نظام الوقاية والسلامة

من الآلات والمآكنات الصناعية

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠

٥٥٥٥٥٥

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الوقاية والسلامة من الآلات والمآكنات الصناعية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يجب على صاحب كل مؤسسة ، او مديرها المسؤول ، ان يضع سياجا وقائيا محكماً في الاماكن التالية :

١ - حول جميع المحاور الدوارة المكشوفة (الاكسات) الافقية التي لا يتجاوز ارتفاعها (٧) اقدام (٢١٥) سم، بحيث يغطي الجوانب والاجزاء العلوية والسفلية بحسب وضعية الاسطوانة الدوارة.

٢ - حول جميع المحاور (الدوارة) الاكسات العمودية منها والمائلة والتي لا يزيد ارتفاعها على سبعة اقدام.

٣ - حول جميع البكرات التي لا يقل ارتفاعها عن سبعة اقدام (٢١٥) سم .

٤ - حول جميع الاقشطة الافقية حسب المواصفات التالية :-

أ - الاقشطة الافقية التي لا يتجاوز ارتفاعها سبعة اقدام (٢١٥) سم بحيث يكون السياج على بعد مناسب من القشاط ، اما اذا كان القشاط لا يتجاوز ارتفاعه (٤٢) بوصة (١١٠) سم من الارض فيجب تسيجه كاملاً بغطاء محكم .

ب - الاقشطة الافقية المعلقة والتي لا يتجاوز ارتفاعها (٧) اقدام (٢١٥) سم من الارض يجب ان تسيج على الجوانب ومن اسفل .

ج - تسيج الاقشطة الافقية والتي لا يتجاوز ارتفاعها (٧) اقدام على طولها حسب الشروط التالية :

١ - اذا كانت فوق مر او مكان عال ، او

٢ - اذا كان البعد بين البكرتين يزيد عن (٥٠ سم) .

٥ - حول جميع الاقشطة العمودية والمائلة بحيث لا يزيد ارتفاع اسيجتها عن سبعة اقدام (٢١٥) سم من الارض .

٦ - حول جميع التروس (الكيرز) حسب المواصفات التالية :-

أ - غطاء كامل محكم ثابت .

ب - يمتد هذا الغطاء الى سبعة اقدام (٢١٥ سم) بحيث يبعد عن الترس مسالا يقل عن ست بوصات (١٥ سم) .

٧ - حول جميع الدواليب المستنة والجنائز والتي لا يتجاوز ارتفاعها (٧) اقدام (٢١٥ سم) .

٨ - حول اي جزء من اجزاء الماكينة الذى يشكل خطراً ، كالمناشير وآلات القطع والسكاكين وآلات الحياكة . . الخ . .

المادة ٣- على صاحب العمل ان يراعى في اقامة الحواجز والاسيجة المشار اليها في المادة السابقة ما يلي :

أ - ان تكفل حماية العامل اثناء العمل .

ب - ان تعمل على تضيق منطقة الخطر وحصرها .

ج - ان لا تسبب للعامل اية مضايقة او ازعاج .

د - ان تكون ملائمة للعمل والماكينة .

هـ - ان لا تعوق تزييت او تفتيش او ضبط او اصلاح الماكينة .

و - ان لا توجد بها زوايا حادة او حروف او اطراف خطرة تسبب عنها الحوادث .

ز - ان تقي من الحوادث غير المتوقعة بالاضافة الى ما يتوقع حدوثه عادة .

المادة ٤ - لا يجوز لصاحب العمل ، او المدير المسؤول ان يسمح لاي شخص بازالة او تركيب اي حاجز وقاية ، او اي شيء من اجهزة الوقاية ، الا اذا كانت الماكينة متوقفة عن العمل ، على ان يعيده الى مكانه قبل ادارتها .

المادة ٥ - يجب ان يراعى في اماكن العمل ما يلي :

أ - ان تكون ارض امكنة العمل غير مزدحمة بالمخامات والماكينات والمنتجات مما يعوق العمال في سيرهم ويعرّضهم لخطر التصادم بالآلات العمل او المنتجات .

ب - ان تترك مسافات مناسبة حول الماكينات ، او وحدات العمل ، تسمح للعمال بالمسور واداء اعمالهم العادية بدون عائق ، والا تعوق عمليات واصلاح الماكينات ، او نقل المواد المستخدمة في العمل .

لادة ٦ - على صاحب العمل تعليق لافتات ارشاد بجوار الآلات او مكان العمليات المختلفة يوضح فيها التعليمات الفنية الضرورية للوقاية من الاصابات .

لادة ٧ - عند استخدام عامل في صناعة خطرة لأول مرة ، يجب على صاحب العمل او المدير المسؤول ان يقوم بتدريبه مدة لا تقل عن الاسبوعين تحت الاشراف المباشر كما يجب ان يشرح للعامل الاخطار التي قد يتعرض لها من جراء عمله .

لادة ٨ - يخق لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصدر قرارات فيما يتعلق بآية مؤسسة تستعمل فيها آلات او ماكينات متحركة يحدد فيه كافة الاجراءات الواجب اتخاذها في تلك المؤسسة لصيانة تلك الاجزاء ودرء خطرهما .

١٩٦٣/٦/١٢

حسين طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وقائم باعمال قاضي القضاة	والعدلية والمواصلات	والخارجية والداخلية
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير
والشؤون الاجتماعية والعمل	والاشغال العامة
صالح برقان	عبد اللطيف المنهاوي

هكذا من الأشغال

قرار رقم (١٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٥/١٣ رقم ت/١٤/٦٩٣٢ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (١٢) من المادة الثانية والمادة ١١٤ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ٩٥٨ وبيان ،

١ - ما هو المقصود بعبارة (بصوره مريجه للغاية) الواردة في الفقرة (١٢) المشار اليها .

٢ - ما هو الاساس الذي يجب اخذاه في قياس عرض المقعد الامامي بموجب المادة ١١٤ المذكورة .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير الأمن العام الموجه لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (١٢) من المادة الثانية من القانون المذكور تنص على ما يلي (السيارة العمومية هي المعدة لنقل الاشخاص بصورة مريحة للغاية والبضائع بمقابل عوض ايا كان نوعه)

٢ - ان المادة ١١٤ من نفس القانون تنص على انه (لا يجوز الترخيص لراكبين بجانب السائق الا اذا كان عرض المقعد الامامي (١٥٠) سم فأكثر وكان الكير على المقود لسيارات الركاب و ١٥٥ سم فأكثر لسيارات الشحن ويكون القياس بين البابين من الداخل وفي منتصف المقعد عرضاً) .

وحيث ان القانون لم يحدد الكيفية التي يمكن معها اعتبار السيارة المعدة لنقل الركاب (مريحة للغاية) فإن المسألة تعتبر مسألة واقعية تخضع للتقدير المبني على المعايير والخبرة .

١ - كيفية اجراء قياس عرض المقعد الامامي فقد حددتها المادة ١١٤ بصراحة حيث نصت على ان القياس يكون بين البابين من الداخل وفي منتصف المقعد الامامي عرضاً . ولهذا فانه يتوجب اجراء القياس بهذه الصورة المعينة في القانون وليس بين ابرز نقطتين في البابين .

هذا ما نقرره في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

صدر/ ١٩٦٣/٦/٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
	لرئاسة الوزراء			رئيس محكمة التمييز
محمد العرومطي	غسان وقصرار			
	المخالفة مرفق			
				علي مسبار
				مومني الساكت

قرار المخالفة

١ - يظهر بالرجوع الى كتاب مدير الأمن العام المؤرخ ١٩٦٣/٤/٢٥ المرفق بطلب التفسير ان الاستفسار يتعلق بالمقعد الامامي للسيارات العمومية والحالات التي يجوز فيها الترخيص لراكبين بجانب السائق عليها . ولولا ذلك لما جاء السؤال عن الفقرة (١٢) من المادة (٢) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٨ معطوفاً على المادة ١١٤ من نفس القانون .

٢ - ومن اولى قواعد التفسير ان لا ينظر الى جزء معين من التشريع بمفرده لاستخلاص قصد المشرع وما رمى اليه بل الى مجمل التشريع كوحدة لا تنجز . وليس في ذلك ما يتعارض مع القاعدة الكلية القائلة بان اعمال الكلام اولى من اهماله لان هذه القاعدة نفسها يجب ان تقرأ مع القاعدة الكلية الاخرى التي تقضي بان تكون العبرة للمعاني وليس للمباني .

٣ - وعلى هذا الاساس يتبين بان عبارة (بصورة مريحة للغاية) جاءت بين قوسين في الفقرة (١٢) من المادة (٢) من الفصل الاول من القانون المتعلق بالتعاريف في معرض تعريف « السيارة العمومية » . والتعاريف كما هو معلوم توضع في مستهل التشريعات لتحديد معاني الاحكام التي يفرضها المشرع وليس لبيان هذه الاحكام التي هي اوامر المشرع ونواهيها فيها يتلو ذلك من التشريع .

٤ - وقد اخذ واضح قانون النقل على الطرق فيما يبدو وبهذه القاعدة فقرر ان عبارة (بصورة مريحة للغاية) التي وردت في التعريف لا تصلح لتحديد ذاتها اسامياً للعمل في تسجيل السيارات العمومية وتخصيصها ولذلك اورد في فصول القانون اللاحقة احكاماً تفصيلية تتعلق بالاقيسة والمتطلبات الدقيقة الاخرى التي اشترط وجوب توافرها فيها قبل تسجيلها وتخصيصها . ومن جملة هذه الاحكام الدقيقة العديدة ما اوردته في المادة (١١٤) من القانون من انه :-

لا يجوز الترخيص لراكبين بجانب السائق الا اذا كان عرض المقعد الامامي ١٥٠ سم فأكثر وكان الكير على المقود لسيارات الركاب . . ويكون القياس بين البابين من الداخل وفي منتصف المقعد عرضاً .

٥ - يتضح مما تقدم ان المشرع اشترط توافر عرض معين للمقعد الامامي بالقياس الحسابي الدقيق حتى يجوز الترخيص لراكبين عليه مع السائق ، ولم يشترط لهذا الترخيص غير ذلك من الشروط وقد كان بإمكانه ان يفعل لو اراد كما انه ما زال بإمكانه لو شاء ان يستدرك الامر بتعديل القانون المعمول به .

٦ - لجميع هذه الاسباب ارى ان من واجب سلطة الترخيص بمقتضى قانون النقل على الطرق في صيغته الحاضرة ان ترخص لراكبين بجانب السائق اذا ما توافرت الاقيسة المفروضة في المادة (١١٤) من القانون :

٧ - اما ان يترك امر هذا الترخيص موقوفاً على عبارة معجمة نسبية مطاطة كتلك التي وردت عرضاً عند تعريف السيارة العمومية بصورة عامة ، فمسألة لا يمكن ان تنطوي على الدقة من جانب سلطة الترخيص ، ولا على التيسير بالنسبة لاصحاب السيارات .

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
شكري المهدي

هذا من المرفق

قرار رقم (١٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٣/١/٢٩ رقم ١٥٣٧/١٠/١/٨ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص المادة الثالثة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذا كانت مؤسسة الخط الحجازي الاردني معفاة من رسوم ونفقات اعمال التسوية المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المستحقة عن الاراضي التي سجلت باسم المؤسسة قبل تاريخ التعديل المشار اليه ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير الاراضي والمساحة المؤرخ ١٩٦٢/١٢/١٥ وكتاب وزير المواصلات المؤرخ ١٩٦٣/١/٢٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا .

١ - ان المادة الثالثة من قانون الخط الحجازي الاردني حسبها عدلت بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على ما يلي (يعتبر الخط الحجازي الاردني وقفا اسلاميا ومؤسسة عامة ذات شخصية حقوقية واستقلال مالي مرجعها الاعلى رئيس مجلس الوزراء وتعفى جميع معاملاته من كافة الرسوم والطوابع) .

٢ - ان قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ لم يكن قبل التعديل المشار اليه ينص على اعفاء معاملات هذه المؤسسة من الرسوم والطوابع .

٣ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون تسوية الاراضي والمياه تنص على ما يلي (تسجل الاراضي والمياه في السجل بمقتضى جدول التسجيل المستند لجدولي الحقوق والافراز وتصدر سندات تسجيل بها بعد استيفاء الرسوم والنفقات التي تكون مستحقة عن اعمال التسوية) .

ومن هذه النصوص يتضح ان معاملات مؤسسة الخط الحجازي الاردني لم تكن معفاة من الرسوم والطوابع قبل صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ وانما اعتبرت معفاة ابتداء من تاريخ ١٩٦٢/٣/١ وهو تاريخ العمل بهذا القانون .

وحيث ان القانون لا يشمل ما قبله الا بنص صريح فان حكم الاعفاء لا يشمل المعاملات التي تمت قبل نفاذه وبذلك تكون رسوم ونفقات اعمال التسوية المستحقة عن معاملات مؤسسة الخط الحجازي السابقة لتاريخ نفاذ القانون المشار اليه واجبة الدفع .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٣/٦/٤

مندوب وزارة المالية - الاراضي	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
صبيح الحسن	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
	لرئاسة الوزراء			رئيس محكمة التمييز
	شكري المهدي		موسى الساكت	علي مسار

قرار رقم (٢٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٥ رقم ش/١٧٠٤٢/١ اجتمع الديوان الخاص لتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٢٠ من قانون الشركات المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذا كان امين القدس يعتبر ممن يشغلون وظيفة عامة بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة بحيث لا يجوز الجمع بين وظيفته وعضوية مجلس ادارة ايسة شركة ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية المؤرخ ١٩٦٢/١١/٦ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة ١٢٠ من قانون الشركات المطلوب تفسيرها تنص على انه (لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة الجمع بين تلك الوظيفة وعضوية مجلس ادارة اي شركة الا بوصفه ممثلاً للحكومة)

وحيث ان قانون الشركات لم يورد تعريفاً لعبارة (وظيفة عامة) فان هذه العبارة يجب ان يعطى لها المعنى المنصوص عليه في نظام الموظفين على اعتبار انه نظام عام .

وبالرجوع الى هذا النظام نجد انه عرف (الموظف) بأنه كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مصنفة او غير مصنفة داخلية في احد ملاكات الدولة او في ملاكات الدوائر والمؤسسات التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليها وكل شخص يعين بعقد بموجب احكام هذا النظام .

وحيث ان البلدية هي مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي كما نصت على ذلك المادة الثالثة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث ان المادة ٢٤ من هذا النظام اوجبت اختيار امين القدس من بين اعضاء المجلس البلدي المنتخبين او المعينين ، ونصت على انه يتقاضى راتبه من صندوق البلدية فهو لذلك لا يعتبر موظفاً بالمعنى المقصود في القانون . اما كون المادة ٧٦ من الدستور عرفت عبارة (الوظائف العامة) بانها (كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العامة ويشمل ذلك دوائر البلديات) . فلا يغير من الوضع شيئاً ، ذلك لانه فضلاً عن ان امين القدس لا يعتبر من موظفي البلدية كما اسلفنا فان هذا التعريف انما وضع كتعريف خاص لغرض واحد هو عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الاعيان او النواب والوظائف العامة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٣/٥/١٢

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الوكيل	لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
محمد العمروطي	شكري المهدي	موسى الساكت	علي مسار

تصحيح خطأ

حدث خطأ مطبعي في قرار تعديل التعريف الجمركية المنشور على الصحيفة رقم ٦٥٣ من العدد ١٦٩١ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٦٣ .

رقم البند الصواب
١/٥/٦٤رقم البند الخطأ المنشور
١/٥/٧٤